اقتصاد

١٨٧ مليار ليرة مبيعات القطاع العام الصناعي الفعلية في ٩ أشهر بزيادة ١٥ بالمئة

| هناء غانم

بلغت المبيعات الفعلية للمؤسسات العامة الصناعية نحو ١٨٧ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري ٢٠١٩ وحتى نهاية شهر أيلول الماضي، بنسبة تنفيذ ٤٣ بالمئة مقارنة بالكميات المخططة، والبالغة نحو ٤٣٨ مليار ليرة، وبزيادة نحو ١٥ بالمئة عن مبيعات الفترة نفسها من العام الماضي حيث كانت نحو ١٦٢ مليار ليرة .

وحول كميات الإنتاج، بين تقرير وزارة الصناعة للربع الثالث ٢٠٢٠ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن تنفيذ الخطة الإنتاجية للمؤسسات العامة الصناعية بلغت نحو ١٩٢ مليار ليرة، أي بنسبة تنفيذ ٤٥ بالمئة، مقارنة بالإنتاج المخطط البالغ ٤٢٣,٧ مليار ليرة، وبمعدل نمو بسيطة مقارنة بإنتاج الفترة نفسها من العام الماضي حيث بلغ ١٨٩,٧ مليار ليرة، بنسبة ١ بالمئة تقريباً، واستعرض التقرير الصعوبات والمعوقات لكل مؤسسة عامة، بشكل مفصل، إذ تعاني المؤسسة العامة للصناعات الهندسية صعوبة تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها بسبب عدم الشراء مباشرةً من الشركات الصانعة، نظراً للمقاطعة والحظر المفروض على سورية، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة لصعوبة تأمين القطع التبديلية بسبب الحظر وارتفاع أسعارها إن وجدت محلياً، وارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، وارتفاع أجور الشحن الداخلي.

إضافة إلى ارتفاع ديون القطاع العام، وعدم قيام بعض المؤسسات بتسديد أرصدتها، إلى جانب النقص الحاد في العمالة الفنية والخبيرة لدى الشركات، وعدم الجدوى من عملية الندب بسبب نوعية العمالة المندبة وانخفاض إنتاجيتها وارتفاع أعمارها.

ومن معوقات المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، ذكر التقرير تراكم الديون وعدم دفع الالتزامات المترتبة على بعض المؤسسات، إضافة إلى صعوبة تأمين بعض مستلزمات الإنتاج ونقلها، والانخفاض في كمية الأقطان المحبوبة الموردة للمؤسسة مقارنةً بتقديرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ما ينعكس سلباً على نسب التنفيذ للخطة الإنتاجية وخطة المبيعات .

وبخصوص المؤسسة العامة للتبغ، فمن أبرز المعوقات قدم خطوط الإنتاج، وعدم توافر قطع التبديل الأساسية، والذي يعود بعضها إلى السبعينيات من القرن الماضي،

أما المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، فتعاني عدم استقرار الأسعار في الأسواق وتقلباتها بشكل دائم، وتغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار، وضعف السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض الشركات التابعة مثل (الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية، تاميكو، الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية بحلب)، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل وبالتالي التأثير في كلفة المنتج، وعدم قدرة الشركات العامة على مجاراة القطاع الخاص في تسهيلات الدفع عند تسويق المنتجات من حيث نسبة العمولة، الدفع الآجل، توزيع عروض.. إلخ.

وفي المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، هناك صعوبة تأمين التمويل اللازم لاستكمال عمليات الاستبدال والتجديد، إضافة لنقص العمالة النوعية والكوادر الفنية اللازمة للصيانة والإصلاح، والتسرب الكبير لليد العاملة وارتفاع نسب العمالة المريضة ونسب الغياب وخاصةً في الورديات الليلية.

أما العوائق في المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء، فتتركز بضعف استجرار مؤسسة عمران لمادة الإسمنت للكميات المخططة لها، إضافة لقدم التجهيزات والآلات وخطوط الإنتاج والتقنيات في أغلب الشركات التابعة، وضعف الموارد البشرية.

أما المؤسسة العامة للسكر، فتعاني عدم إمكانية استكمال واستثمار بعض المشاريع الاستثمارية المتعاقد عليها مع شركات أجنبية، إضافة إلى التأخر في تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في الشركات بسبب عزوف بعض العارضين عن تقديم العروض أو ارتفاع الأسعار بشكلٍ كبير، إضافة إلى عدم توافر السيولة المالية لتنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في بعض الشركات بسبب عدم توافر فوائض متاحة فيها.

وزير المالية الأسبق خالد المهايني لـ«الوطن»:

حاجة الإنفاق الفعلية لا تتعدى ٥٠ بالمئة من موازنة ٢٠٢٠ والعجز غير واقعي

إعداد الموازنة لم يتم وفق المبدأ المعتمد في القانون المالي الأساسي للدولة

| علي نزار الآغا

في قراءة تحليلية لأبرز بنود الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٠، والتي حظيت باهتمام خاص خلال النقاشات، سواء في مجلس الشعب أم في الأروقة الأكاديمية، كعجز الموازنة، بيّن وزير المالية الأسبق الدكتور خالد المهايني لـ«الوطن» أن العجز المقدّر في موازنة ٢٠٢٠ بمبلغ ١٤٥٥ مليار ليرة سورية؛ ليس عجزاً واقعياً، نظراً لأنه لن يتم صرف كامل الموازنة العامة للدولة.

وبين أننا لسنا بحاجة لإنفاق مبلغ ٤٠٠٠ مليار ليرة وفق بنود الموازنة العامة المعروضة، وقد تكون الحاجة الفعلية لا تتعدى ٤٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة من هذا الرقم، وفقاً لما يتم إنفاقه حالياً، وذلك لأن وزاره المالية اعتمدت منذ عام ٢٠١٢ مبدأ أساس الاستحقاق في إعداد الموازنة العامة للدولة، وليس وفق مبدأ الأساس النقدي المعتمد في القانون المالي الأساسي للدولة رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٦، والنظام المالي للهيئات العامة ذات الطابع الإداري الصادر بالمرسوم رقم ٤٨٨ لعام ٢٠٠٧ والنافذين حالياً في سورية، منوهاً بأنه لو تم اعتماد الأساس النقدي لما بلغت موازنة ٢٠٢٠ هذا الحجم (٤٠٠٠ مليار ليرة)، لأنه رقم كبير لا يتم إنفاقه وفق ما تقدم ويتجاوز احتياجات الإنفاق الحالية.

علماً بأن المحاسبة الحكومية التي تطبق على حسابات الموازنة العامة للدولة تأخذ في معظم الدول حالياً الأساس النقدي أو الأساس النقدي المعدل وذلك بما ينسجم مع طبيعة المحاسبة الحكومية التي تختلف عن المحاسبة المالية المطبقة في الشركات والمنشآت الربحية بهدف قياس الربح في نهاية العام، على حين إن المحاسبة الحكومية تهدف إلى قياس فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي استناداً لأحكام النظام المالي للهيئات العامة ذات الطابع الإداري المشار إليه فإنه لا يدخل في حساب السنة المالية إلا الإيرادات المقبوضة والنفقات المدفوعة.

ما وراء فروقات الأسعار!

بالانتقال مع الدكتور المهايني إلى موضوع فروقات الأسعار، وهو الخبير الذي شغل منصب وزير المالية طوال ١٥ عاماً (١٩٨٧-٢٠٠٢) ومن ثم إعداد ١٥ موازنة في عهده، فإنه لأول مرة يتم سحب كتلة فروقات أسعار المشتقات النفطية من الإيرادات الجارية (كانت تدرج تحت بند إيرادات متنوعة) والاحتفاظ بها في حساب شركة «محروقات» بوصفه إجراء أكثر اقتصادية، بحسب بيان الحكومة المالي، وتأكيدات وزير المالية مأمون حمدان أمام مجلس الشعب خلال مناقشة مشروع الموازنة، وبلغت تلك الفروقات نحو ١٠٥٤ مليار ليرة سورية، بزيادة نحو ٢٧٩,٣ مليار ليرة عن ٢٠١٩، علماً بأن الإيرادات الجارية قدرت بمبلغ ١٤٣٠,٨٧ مليار ليرة في موازنة ٢٠٢٠.

وعليه، أوضح المهايني أن فروقات الأسعار تنجم عاده عن الفرق بين تكلفة الحصول على المشتقات النفطية وأسعار بيعها المقررة للمواطنين والجهات الأخرى في سورية، علماً بأن تأمين تلك المشتقات يكون عادة عبر مصدرين، الأول من خلال ما يتم توفيره من الإنتاج المحلي المتاح للنفط الخام، وتكريره في المصافي، حيث يتم احتساب سعر البرميل المنتج محلياً للمصفاة بالسعر العالمي للنفط الخام، والمصدر الثاني عبر الاستيراد وهو الرقم الأكبر حالياً بسبب الأزمة.

وبيّن أن فروقات الأسعار كانت توّرد وفق التعليمات النافذة إلى الخزينة العامة بشكل شهري، ويتم استخدامها لتغطية أعباء الرواتب والأجور المخصصة في الموازنة العامة، وهي موارد تأتي إلى الخزينة على مدار العام، لافتاً إلى أن فروقات الأسعار في الحقيقة تعتبر في جزء منها فوائض للشركات ذات الطابع الاقتصادي مثل «محروقات»، وتعتبر في جزء منها ضريبة دخل، لأن شركة «محروقات» على سبيل المثال سوف تحقق زيادة في إيراداتها -كما يتوقع حصوله العام الجاري ٢٠١٩- لم تنجم عن زيادة نشاطها التشغيلي، وإنما نتيجة قرارات زيادات أسعار المشتقات النفطية، وبالتالي يزيد ربحها وفوائضها التي هي من حق الخزينة العامة، ومن ثم تقوم وزارة المالية باحتساب هذا الربح في بند إيرادات فروقات الأسعار، وتسجل تنظيمياً في باب الإيرادات المتنوعة ضمن الإيرادات الجارية، كي يتم تحصيلها للخزينة أولاً بأول، وبشكل شهري، وخاصة أن فروقات الأسعار تشكل نسبة مهمة من الإيرادات، أما عدم تسجيلها وفق هذه الطريقة، فإن الأرباح سوف تظهر نهاية العام في الشركة، وبالتالي سوف تؤول إلى الخزينة العامة وفق مبدأ الصوافي، وليس بشكل شهري، منوهاً بأن هذا الإيراد الناجم عن فروقات الأسعار هو حق الدولة في النهاية، ويجب أن تحصله الخزينة.

وبيّن أن عدم تسجيل فروقات الأسعار في الإيرادات المتنوعة (ضمن الإيرادات الجارية) قد يعني أن الخزينة لن تحصل هذه الإيرادات بشكل شهري، وإنما سوف تنتظر لنهاية العام، وبالتالي فإن وصف هذا الإجراء بالأكثر اقتصادية، يعني أنه تم الاحتفاظ بتلك الإيرادات في الشركة، إذا تبين لوزارة المالية أن هناك مشتقات نفطية تخسر، وخاصة التي يتم تأمين معظمها عبر الاستيراد، أي بالسعر العالمي، وبالتالي فإن بيعها بسعر أقل من التكلفة ينجم عنه خسارة، في المقابل قد يكون هناك مشتقات رابحة، نظراً لتأمين جزء منها من الإنتاج المحلي، لذا فإن الفكرة من ترك إيرادات فروقات الأسعار في شركة «محروقات» قد يكون لتظهر النتائج الكاملة للشركة، في كل منتجاتها، وفق مبدأ أن تحمل المنتجات الرابحة، الأخرى الخاسرة، أو قد يكون لتخفيف خسارة الشركة بشكل عام.

ونوّه المهايني بأن تقدير فروقات أسعار بمبلغ ١٠٥٤ مليار ليرة عام ٢٠٢٠ هي عن المشتقات النفطية الرابحة، لافتاً إلى أن هناك مواد أخرى رابحة وتحقق فروقات أسعار غير المشتقات النفطية مثل الحديد والخشب والإسمنت، يتم سحبها عادة بشكل شهري من الشركات الاقتصادية المعنية ببيع تلك المواد مثل «عمران» و«الإسمنت».

توقعات زيادة الإنتاج

بيّن المهايني أن توقع زيادة الإنتاج المحلي للنفط بنحو ٦٦ ألف برميل يومياً العام القادم، من شأنه تخفيف فاتورة الاستيراد، ومن ثم قد يكون هذا سبباً رئيساً لتحقق فروقات في أسعار المشتقات النفطية، نظراً لزيادة حصة النفط المؤمن من الإنتاج المحلي، والذي يسعّر للمصافي بالسعر العالمي للنفط الخام، وهو احتمال وارد أيضاً إلى جانب الاحتمالات السابقة.

من الجدير ذكره أن فاتورة دعم المشتقات النفطية انخفضت بأكثر من ٩٧ بالمئة في موازنة ٢٠٢٠، ما يسهم في تقليص خسارة «محروقات»، وهو ما صرحت به مصادر الشركة لـ«الوطن» في مقال سابق بأن سببه الرئيس تطبيق نظام الشرائح على البنزين، إذ منها شريحة تباع بسعر التكلفة، وبالنسبة للمازوت، هناك مواطنون يحصلون على المادة بالسعر المدعوم، والبعض الآخر يحصل عليها بالسعر الصناعي ٢٩٦ ليرة للتر الواحد، وهو سعر قريب من التكلفة.

«الجمارك» تتوقع حركة مرور منتظمة للشاحنات عبر منفذ البوكمال قريباً

| عبد الهادي شباط

كشف مدير في الجمارك لـ«الوطن» عن مرور أول ١٠ شاحنات باتجاه الأراضي العراقية عبر منفذ البوكمال الحدودي، وهي شاحنات محملة بالمواد والبضائع المختلفة للمشاركة في معرض بغداد الدولي، متوقعاً أن يسجل المنفذ حركة مرور منتظمة للبضائع والشاحنات خلال الأيام المقبلة، إذ يتم العمل على تسهيل بعض الإجراءات مع الجانب العراقي، إضافة لفتح نافذة مصرفية في منفذ القائم المقابل لمنفذ البوكمال، الأمر الذي يسمح بدفع الرسوم الجمركية المستحقة في منفذ القائم.

وبين أنه تم تخصيص جهاز ماسح «سكنر» للمنفذ، ويتم العمل حالياً على جلبه من مرفأ اللاذقية، موضحاً أن تركيبه ودخوله في العمل سيدعم المنظومة الفنية للعمل الجمركي في منفذ البوكمال، كما يسهم بشكل فعال في تنفيذ أعمال التدقيق والتفتيش والكشف عن المهربات والممنوعات التي قد يتم نقلها من خلال المنفذ، وأن معظم المستلزمات الفنية التي تتطلبها المهام الجمركية في المنفذ باتت متوافرة.

وعلى صعيد الكادر البشري، بين المدير أنه تم رفد المنفذ مؤخراً بنحو ١٤٨ عنصراً، معظمهم من الخفراء ورؤساء المفارز، تم نقلهم ضمن جدول تنقلات استثنائي لدعم العمل الجمركي، خاصة مع التوقعات بتحسن حركة المرور ونقل البضائع والمواد من خلال منفذ البوكمال، وأنه مع هذه التنقلات يصبح عدد الخفراء نحو ١٦٠، بالإضافة لنحو ١٨ مراقباً ومراقباً مساعداً يعملون في أمانة المعرض، معتبراً أن توفر العنصر البشري في المنفذ بات كافياً وقادراً على تنفيذ كل المهام المطلوبة لتسهيل حركة المرور والعبور في البوكمال، وخاصة أن الكثير من العناصر لديهم خبرات ومهارات في التعامل مع المهام الجمركية والقدرة على تنفيذها بسهولة ويسر.

وأكد أن العمل في منفذ البوكمال يأتي ضمن خطة عمل واسعة تعمل عليها إدارة الجمارك لتأهيل مختلف المعابر والمنافذ الحدودية وتسهيل حركة المرور والتبادل التجاري، وأن ذلك يأتي بالتوافق مع الرؤية الحكومية والعمل على ضبط الحدود وتنظيم حركة الواردات من الدول المجاورة، وتحسين الخدمات المقدمة في المراكز الحدودية، وتقديم كل التسهيلات خاصة لجهة الصادرات السورية، وكل ذلك على التوازي مع حملة الجمارك على المهربات في مختلف الأراضي السورية لمكافحة التهريب وضبط هذه الظاهرة وصولاً لسورية خالية من المهربات بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحافظ على الصناعة الوطنية ويحفظ سلامة المواطن.

يشار إلى أن معظم البنى التحتية والمرافق المطلوبة في منفذ البوكمال باتت متوافرة وتسمح بتنفيذ المهام الجمركية وخاصة الخدمات الأساسية: التيار الكهربائي وتهيئة الساحات وبناء الهنكارات وغرف التفتيش وأماكن الدخول والخروج.

مديرة «المخابر» لـ«الوطن»: ٢٥ بالمئة من سلعنا مخالفة

| علي محمود سليمان

كشفت مديرة المخابر المركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز لـ«الوطن» عن نسبة المخالفة الإجمالية في العينات المسحوبة (الغذائية واللاغذائية) خلال شهر تشرين الأول الماضي في سورية، والتي بلغت ٢٤,٨٪.

وبينت أن مجموع ما تم سحبه من عينات في المحافظات قد بلغ ١٠٢٤ عينة (غذائية وغير غذائية)، وبلغ عدد العينات المطابقة منها ٧٧٠ عينة، وعدد العينات المخالفة ٢٥٤ عينة، حيث سجلت دمشق أعلى عدد للعينات المسحوبة، وهي ٤٣٦ عينة، وأقلها في محافظة القنيطرة بعدد ٩ عينات مسحوبة فقط، وسجلت محافظة حلب أعلى نسبة بالعينات المخالفة، إذ بلغت ٤٢٪، على حين أقل نسبة بالعينات المخالفة كانت بمحافظة درعا بنسبة ١١٪.

ولفتت عبد العزيز إلى أنه تم الكشف على العديد من الورشات التي تعمل على تقليد منتجات محلية وأجنبية ولكن بمحتويات رديئة المواصفات، ومعظم هذه الورشات تم الكشف عنها ضمن محافظات طرطوس، وحمص، واللاذقية، وريف دمشق، ولدى إيجاد بضائع ضمن هذه الحالة لا يتم إحضارها إلى المخابر، بل من خلال ضبط مشاهدة يتم حجزها وإتلافها مباشرة، وقد يماثل موضوع عدد العينات ضمن المحافظات التي لم يرد الرد منها نحو / ١٥٠-١٦٠ / عينة تقريباً.

وأوضحت أن معظم المخالفات كانت وجود ملونات غير مسموح بها ببعض منتجات الشيبس الخاصة بالأطفال، وقضايا تعود لمصلحة مديرية الجمارك العامة وبالأخص لمادة الحليب المجفف، إذ وجد فيه ملونات ودسم نباتي بدلاً من الدسم الحيواني، وبعض عينات زيت الزيتون المخالفة من حيث البيروكسيد، ومخالفات في مواد الأرز والطحينة لوجود مادة الرصاص والنشاء، إضافة إلى مخالفات بمادة الزعتر لناحية إعطاء فترة الصلاحية أطول وإضافة ملح الليمون.

إضافة إلى مخالفات متنوعة في الخبز التمويني ومادة المسبحة، وبعض مواد التنظيف، والسمن الحيواني والملح لناحية نسبة اليود، والألبان والأجبان التي يدخل فيها النشاء والدسم النباتي، والمقبلات المتنوعة والزيت المعدني، كما تمت ملاحظة مخالفات في مادة البنزين من حيث اللون (زهري) وعلى الأغلب هي تعود لاستخدام ملون لا يعطي اللون البنفسجي المقرر ضمن المواصفة.

رد

«بورصة دمشق» تردّ على «الأربعاء التجاري»: يوجد ٢٢ مدققاً محايداً ولا يوجد بنك واحد يستحوذ على ٩٠ بالمئة من التداولات

لاحقاً للمقال المنشور في صحيفة «الوطن» للصحفي صالح حميدي في يوم الخميس الموافق ٧ تشرين الثاني ٢٠١٩ العدد رقم ٣٢٧٠ ضمن قسم الاقتصاد، تحت عنوان في («الأربعاء التجاري» هناك من يرى أن القطاع الخاص مصدر الفساد... ديوب يشكك في إفصاحات سوق دمشق للأوراق المالية).

نرجو العمل على نشر الرد التالي انسجاماً مع حق الرد المكفول لجميع الجهات:

إن سوق دمشق للأوراق المالية وبعد شكرها الدكتور أيمن ديوب على اهتمامه بموضوعي الإفصاح والحوكمة في سوق دمشق للأوراق المالية، ترى أنه كان من الأجدر الاستيضاح من السوق عن هذه النقاط قبل إثارتها للنقاش أمام جمهور المهتمين في ندوة الأربعاء التجاري، مع العلم بأن السوق قد عودت جميع المهتمين والمتعاملين معها على سماع مقترحاتهم ومناقشتها معهم للوصول إلى ما يخدم الجميع على حد سواء.

وحول ما ذكره الدكتور ديوب عن حاجة السوق للحوكمة وطبيعة الرقابة على الشركات المساهمة في السوق فإننا نورد ما يلي: لا تختلف السوق مع ما ذكره الدكتور ديوب عن ضرورة وجود نظام للحوكمة في كل شركة أو مؤسسة، ولكن ما أغفله في مداخلته أن سوق دمشق للأوراق المالية تطبق نظام الممارسة السليمة لإدارة الشركات (الحوكمة) والصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالقرار رقم ٣١/م تاريخ ٢٠٠٨، والتي تقوم السوق بموجبه بوضع الأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل السوق، والتي يتم اعتمادها من جهة رقابية محايدة تعمل تحت إشراف الحكومة ومشرفة على عمل السوق والرقابة الدائمة عليه، وهي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (التي تم تأسيسها بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥) والتي تشكل الجهة الثالثة التي أشار الدكتور ديوب إلى ضرورة وجودها ولم يلحظها كلياً في مداخلته بل طالب بإحداثها، كما نؤكد أن السوق تطبق نظام الإفصاح والشفافية رقم ١١٠ وتعديلاته، الصادر عن هيئة الأوراق والسوق المالية السورية بتاريخ ٢٠٠٦ حيث تقوم السوق بنشر إفصاحات الشركات الواردة بموجبه على موقع السوق فور ورودها وتدقيقها من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووفق المعايير العالمية المعتمدة.

أما عما ورد في مداخلته عن أن أكثر من ٩٠٪ من حركة تداول أسهم الشركات والأموال تتركز على بنك وحيد، فإن السوق تفصح دائماً عن قيم وأحجام التداول في السوق وتشير إلى أن قطاع البنوك يتصدر قيم وأحجام التداول في السوق، ولكن ذلك لا يعني أن التداولات تتركز على بنك واحد فقط وبنسبة ٩٠٪، مع العلم بأن النشرات اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية والتراكمية الموجودة على موقع السوق كفيلة بتوضيح هذه الحقيقة لجمهور المتابعين والمتعاملين. وفيما يلي توزع التداولات على عينة من الأسهم المدرجة في سوق دمشق منذ بداية العام حتى تاريخه.

أما فيما يخص ما تفضل به الدكتور ديوب عن أن المدقق المالي هي حالة واحدة في أكثر من ٩٠٪ من الشركات المدرجة في السوق، فإننا نبين بأن لائحة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية تتضمن حالياً ٢٢ مدققاً مالياً محايداً، كما يوضح نظام اعتماد مفتشي الحسابات الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية متطلبات الحصول على الترخيص. إضافة إلى أن انتخاب مدقق الحسابات في الشركات المدرجة هو من صلاحيات الهيئات العامة للشركات ولا يد للهيئة والسوق فيه إلا من خلال تنظيم الهيئة لضوابطه في نظام ممارسات الإدارة السليمة الصادر عنها. والتي حددت فيه نصاً صريحاً بعدم جوازية انتخاب المدقق نفسه لأكثر من ٤ سنوات متتالية.

نائب المدير التنفيذي
الدكتور كنان ياغي

١	بنك سورية والخليج	٩,٠٩٧,٧٢١,٨٣٤	٣٧,٠١٪
٢	بنك سورية الدولي الإسلامي	٤,٧١٥,٨١٨,٣٤٥	١٩,١٩٪
٣	بنك البركة	٢,٦٤٦,٠٢٦,٣٨٣	١٠,٧٧٪
٤	بنك الشام	٢,١٧٥,٤٥٠,٥١٥	٨,٨٥٪
٥	سيريتل	١,٥٣٣,٥٧٢,٧٠٨	٦,٢٤٪
٦	المتحدة للتأمين	١,٣٠٠,٣٧٢,٢٣٥	٥,٢٩٪
٧	بنك سورية والمهجر	٨٢٩,٩٥٩,١٠٨	٣,٣٨٪
٨	بنك قطر الوطني سورية	٦١٥,٤٤٣,٥٨٦	٢,٥٠٪
٩	بنك بيمو السعودي الفرنسي	٥٧٦,٩٨٨,٨٥٤	٢,٣٥٪
١٠	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٦٩,٠٨١,٦٤٨	١,٠٩٪
١١	باقي الأسهم	٨١٨,١٦٦,٥٢٥	٣,٣٣٪